

فلك عام - تعود قصة تعذي منتجم «إيدن باي» على شاطئ الرملة البيضاء الى الواجهة، بعد رصد اشغال اضافية قرب المبنى المخالف للقانون. يحصل ذلك على هراى من محافظ بيروت ووزارة الاشغال ومفرزة الشواطئ في المدينة ولجنة الاشغال العامة النيابية

الـ«إيدن باي» يقضم مزيداً من الشاطئ

رثه إبراهيم

مسلسل مخالفات مشروع «إيدن باي ريزورت»، على شاطئ الرملة البيضاء، لم تنته فصوله بعد. قبل يومين، استؤنفت الأشغال قرب المنتجع. فتمّ صبّ مساحة إضافية من أرض الشاطئ بالباطون، وعمل «ونش» على إنزال منشآت علمت «الأخبار» أنها عبارة عن مطبخ وحمامات خارجية. يأتي ذلك بعدما عمد اصحاب المنتجع، نهاية العام الماضي، الى «تجليل» قسم من الشاطئ الرملي وإنشاء جدران وأدرج من الحجر. واليوم، تضاف الى المشروع مخالفة جديدة باضافة منشآت من دون أي رخصة.

المنسق العام لـ«الائتلاف المدني» رجا نجيم أوضح لـ«الأخبار» أنه «لاحظنا حركة مرعبة على الشاطئ منذ يومين، وألغنا مديرية النقل بذلك بواسطة كتاب، لكن حتى الساعة لا تزال الأشغال مستمرة على مرأى من المحافظ زياد شبيب الذي صرّح بالكلام فقط أنه جائز بإزالة التعداديات». وأضاف أن «المنطقة التي تمّ انشاء جدران من حجر فيها وصبها بالباطون هي جزء مكتمل للشاطئ» حيث كانت توجد صخور عمد اصحاب المشروع الى ازلتها وتعويض طبيعة الشاطئ ورفع مستواه عن المستوى الأصلي»، منذراً بأن رخصة الـ«إيدن باي» باطلّة «وكل ما يجري اليوم مخالف للقوانين وهو موضع شكوى قضائية».

ومعلوم ان المنتجع الذي يملكه رجل الأعمال وسام عاشور سيُبد أساساً بشكل مخالف للقوانين، ولا يمتلك رخصة بناء صحيحة ولا رخصة إسكان. كما رفضت وزارة البيئة اعطاه دراسة أثر بيئي وأحالته الى وزارة الأشغال والتخطيط المدني. فيما صدر تقرير عن مصلحة الهندسة في بلدية بيروت يؤكد أن رخصة المنتجع باطلّة، وطالبت عاشور بتسوية وضعه للحصول على رخصة إسكان.

تقرير

هنادي بري مديرة عامة للتعليم المهني بالتكليف:

الوزير يتعدى على صلاحيات مجلس الوزراء

قائلة الحاج

كما كان متوقعا، كلّف وزير التربية اكرم شهيد، هنادي بري، مديرة المعهد الوطني للعتاية التمهيدية (مشروع مشترك بين وزارة الصحة والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني) بمهام المدير العام للتعليم المهني والتقني، بعد استقالة المدير العام بالتكليف سلام بونس.

التكليف أثار جدلاً كبيراً في اليومين الأخيرين لجهة قانونيته، باعتبار أن بري ليست موظفة في الملاك إنما متعاقدة وغير مُنقّبة، وهي فوق سن 44 عاماً.

قانوننا أوضح استناد القانون الإداري في الجامعة اللبنانية،

رئيس مجلس النواب نبيه بري، عمّام اسماعيل لـ «الأخبار» أنّ المدير العام هو الرئيس المباشر، تحت سلطة الوزير، لجميع الدوائر والموظفين التابعين له (المادة 7 من

والأهم أن البناء موجود ضمن المنطقة العاشرة - القسم السادس، وهي منطقة يُمنع البناء فيها لأنها أملاك عمومية بحرية. رغم ذلك كله، افتتح المنتجع برعاية رسمية، وهو يعمل بطريقة «طبيعية»، وحتى الساعة، لا يزال صاحبه يمنع دخول خبراء عنهم مجلس شورى الدولة للكشف على المشروع، وسط صمت تام من المجلس نفسه عن ذلك.

مخالفات المنتجع لا تقتصر على البناء على الشاطئ، وتغيير طبيعته العام الماضي، الى «تجليل» قسم من الشاطئ الرملي وإنشاء جدران

وزير الأشغال نفى

أن يكون قد منح أي ترخيص لماشور يسمح له التصرف بالشاطئ

له

سنة الشهر على فضيحة فيضان جحور الرملة البيضاء: التحفيظ، مستمر، وطلب بتنجي القاضي (هيلم الموسوي)



تقرير

120 مليون ليرة كلفة العشاء

السنوي لبلدية الحدث!

هديك فرزور

لا تجد السلطة نفسها معنية بإجراءات التفتّش التي تريد «أي ترخيص يتيح للمنتجع وضع أي منشآت باطون أو بلاستيك، ثابتة أو متحركة»، وعمّا ستفعله الوزارة في هذا الشأن؟ أجاب بان «ليس لدينا أي جهاز للكشف على المشاريع المخالفة. نرجيلة، نتنزهج مؤسساتها سلوكًا مناقضًا تمامًا. من ذلك، ولكن أؤكد مجددًا اني لم أمنح عاشور العشاء الجاذح الذي نظمته بلدية الحدث، مساء السبت الماضي، وكلف نحو 120 مليون ليرة.

وفي التفاصيل، فإنّ الدعوة وُجّهت إلى 1200 شخص من أبناء البلدة لحضور اللقاء المُخصّص لعرض «إنجازات عام من عهد المجلس البلدي»، في فندق هيلتون - الجيتورن في سنّ الفيل. وتخلّل اللقاء عشاء وتوزيع العدد التاسع من النشرة البلدية، وبحسب المعلومات، بلغت كلفة العشاء 65 دولاراً للشخص، ودفعت البلدية من صندوقها نحو 78 ألف دولار (نحو 117 مليون ليرة)؛

عضو المجلس البلدي السابق روجيه لمّ أكد لـ «الأخبار» أنّ الحفل «مخالف للقانون ولا يؤمن المنفعة العامة، وهو ليس إلا حفلاً خاصاً ولا يشمل جميع أبناء البلدة وله أبعاد سياسية وانتخابية»، وقال إن البلدية تنظّم هذا اللقاء منذ عام 2011 بكلفة لا تقل عن 100 مليون ليرة سنوياً. ولغت الى ان البلدية في صدد تنظيم حفل عشاء ثانٍ في الثاني من حزيران المقبل تكريماً لوزير الخارجية جبران باسيل «وقد تكون في القصر البلدي».

تقرير

بلدية الناعمة:

خلافات وشبهات فساد

محمد الجنون

تدخل الدائرة على رئاسة بلدية الناعمة - حارة الناعمة حيّز التنفيذ هذا الأسبوع، يتولى زاهر مزهر الرئاسة خلفاً للرئيس الحالي شربل مطر، فيما برز خلاف على منصب نائب الرئيس بين عضوي المجلس ميشلين مطر (التجار الوطني الحر) وروني ساسي (الكتائب). وقالت مصادر متابعين لـ«الأخبار» إنّ الانصارات تكثفت في الأيام الماضية «لتطويق الخلاف الذي كاد أن يغيّر البلدية»، موضحة أنّ المعطيات تشير إلى رجحان كفة مطر لتولي مهمات نائب الرئيس خلفاً لهشام مزهر.

يأتي هذا الاستحقاق وسط كفة مطر لتولي مهمات نائب الرئيس خلفاً لهشام مزهر. يستدعي الاستعانة بالعاملين في المشاريع المشتركة، وبالتالي إمكانية تكليفهم بالمهام التي يكونون أعضاء مسلمون، و7 أعضاء مسيحيون) في نصف الولاية الأولى. إذ يتهم معارضون الرئيس الحالي بالامتناع عن تسليم نسخة عن جدول الحساب القطعي للبلدية، إلى ناشطين تقدموا بطلب للحصول

لا تجد السلطة نفسها معنية بإجراءات التفتّش التي تريد

«أي ترخيص يتيح للمنتجع وضع أي منشآت باطون أو بلاستيك، ثابتة أو متحركة»، وعمّا ستفعله الوزارة في هذا الشأن؟ أجاب بان «ليس لدينا أي جهاز للكشف على المشاريع المخالفة. نرجيلة، نتنزهج مؤسساتها سلوكًا مناقضًا تمامًا. من ذلك، ولكن أؤكد مجددًا اني لم أمنح عاشور العشاء الجاذح الذي نظمته بلدية الحدث، مساء السبت الماضي، وكلف نحو 120 مليون ليرة.

وفي التفاصيل، فإنّ الدعوة وُجّهت إلى 1200 شخص من أبناء البلدة لحضور اللقاء المُخصّص لعرض «إنجازات عام من عهد المجلس البلدي»، في فندق هيلتون - الجيتورن في سنّ الفيل. وتخلّل اللقاء عشاء وتوزيع العدد التاسع من النشرة البلدية، وبحسب المعلومات، بلغت كلفة العشاء 65 دولاراً للشخص، ودفعت البلدية من صندوقها نحو 78 ألف دولار (نحو 117 مليون ليرة)؛

عضو المجلس البلدي السابق روجيه لمّ أكد لـ «الأخبار» أنّ الحفل «مخالف للقانون ولا يؤمن المنفعة العامة، وهو ليس إلا حفلاً خاصاً ولا يشمل جميع أبناء البلدة وله أبعاد سياسية وانتخابية»، وقال إن البلدية تنظّم هذا اللقاء منذ عام 2011 بكلفة لا تقل عن 100 مليون ليرة سنوياً. ولغت الى ان البلدية في صدد تنظيم حفل عشاء ثانٍ في الثاني من حزيران المقبل تكريماً لوزير الخارجية جبران باسيل «وقد تكون في القصر البلدي».

لا تجد السلطة نفسها معنية بإجراءات التفتّش التي تريد «أي ترخيص يتيح للمنتجع وضع أي منشآت باطون أو بلاستيك، ثابتة أو متحركة»، وعمّا ستفعله الوزارة في هذا الشأن؟ أجاب بان «ليس لدينا أي جهاز للكشف على المشاريع المخالفة. نرجيلة، نتنزهج مؤسساتها سلوكًا مناقضًا تمامًا. من ذلك، ولكن أؤكد مجددًا اني لم أمنح عاشور العشاء الجاذح الذي نظمته بلدية الحدث، مساء السبت الماضي، وكلف نحو 120 مليون ليرة.

895/ رم)، رفض بموجبه الموافقة على إقامة الحفل السنوي آنذاك، واعتبر أن إقامة عشاء لبعض أبناء البلدة «وإن بغاية إطلاعهم على المشاريع المنفّذة أو المستقبلية لا يُشكّل علاً ذا طابع العامة المنصوص عنها في المادة 47 من قانون البلديات «يكون من خلال تقديم خدمات عامة أو إشباع حاجات عامة للجمهور أو من خلال أعمال ودعوات موجهة للمعموم لإضفاء الطابع العام عليها».

وقد طلّبت البلدية آنذاك إعادة النظر بالقرار لافتة أنها سبق أن أقامت مثل هذا الإحتفال ولافي موافقة المراجع المختصة في حينه، وأنّ الهدف الأساسي هو التداول بشؤون البلدة. لاحقاً، وافق ديوان المحاسبة على الطلب مع «توصية البلدية بضرورة السعي مستقبلاً إلى إيجاد إطار مختلف عن الإطار الحالي للقاء»، ووفق لمّ بعد هذا القرار،

غطى ديوان المحاسبة على مدى السنوات الثماني الماضية، إقامة هذا العشاء الخاص «بعد تسوية الوضع مع المعنين في الديوان». الجدير ذكره أنّ تكرار اتخاذ الديوان لقرارات مغايرة لتلك التي أقرها بداية الأمر يُساهم في البناء عليها في ما بعد واعتبارها «عرفاً» سائداً، وهذا ما يصلح تعميمه على كثير من الملفات في القطاع العام القائم وفق المادة 35 من قانون تنظيم الديوان» وكان ديوان المحاسبة اصدر بتاريخ 2011/4/17 قراراً (رقم

تقرير

شبكة تزوير

في هرفا بيروت

امال خليك

بعد ثلاث سنوات، تبيّن لزينب د.، التي تملك شركة صغيرة في الجنوب تعمل في قطاع زيوت السيارات، أن أعمالها «توسّعت» لتشمل استيراد العطور والزجاج والمرابيا! بالصدفة، اكتشفت أن عدداً من الأشخاص استوردوا، عبر مرفاً بيروت، بضائع باسمها تفوق قيمتها 100 مليون ليرة، مدرجة في سجلات وزارة المالية ضمن ملف شركتها. وقد طالبتها الوزارة بتسديد الرسوم والضرائب المستحقة على البضائع المستوردة، تحت طائلة منعها من الاستيراد. علماً أنها لا تستورد سوى زيوت السيارات، لمرة أو مرتين في العام، بقيمة لا تزيد على ثلاثين مليون ليرة لا تدرج ضمن الضريبة على القيمة المضافة التي تفرض على البضائع التي تزيد قيمتها على ذلك.

وبما أن للإستيراد آلية تستوجب إبراز مستندات ثبوتية لصاحب البضاعة، قدّمت زينب د. شكوى أمام النيابة العامة الإستئنافية في الجنوب ضد مجهول ومن يظهره التحقيق بجرم تزوير واستعمال مزور. وورد في نص الشكوى بأن هناك من استحصل من أحد كتاب العدل في بيروت على تعهد منها بدفع الرسوم والضرائب المترتبة على البضاعة المستوردة. وعلى هذا التعهد، هناك من زوّر توقيعها والحتم الخاص بشركتها. وأكدت أن شركتها «واحدة من شركات يستخدم اسمها من قبل الغير لإدخال بضائع على اسمها». ولفتت في شكواها إلى أحد الموظفين في مرفاً بيروت المسؤول عن الحتم على أوراق استلام البضائع، مشيرة إلى أنه يسكن بجوارها ويجوار مقر الشركة في الغازية.

أحالت النيابة العامة الشكوى إلى مفرزة صيدا الإستقصائية. مصادر مواكبة للقضية لفتت إلى أن الشكوى «فضحت وجود شبكة متخصصة باستغلال الشركات الصغيرة واستيراد بضائع باسمها من دون علمها، ما يرتب عليها رسوماً باهظة من دون وجه حق».

المعطيات الأولية تفيد بأن المتورطين في الشبكة «موظفون في شركة المدعية والمرفاً ودائرة وزارة المالية في الجنوب. فضلاً عن كاتب العدل الذي أصدر تعهداً بتوقيع مزور». ووفق المصادر، اعترف محاسب الشركة بأنه «شارك في التزوير واستعمال المزور».



لناشطي المجتمع المدني، ومؤكداً أنّ «كل أعضاء المجلس وافقوا على جدول الحساب القطعي». وتفيد المعطيات بأن عدداً من أعضاء المجلس البلدي يدرسون جدياً خيار التحرك لدى قائمقام الشوف مارلين قهوجي، لفتح تحقيقات في ملفات البلدية، خصوصاً أن «هناك معطيات بشأن جدول قطع الحساب لم يجر توضيحها»، فضلاً عن «فوضى منظمة تشهدها البلدية»، وفق أحد الأعضاء. وأوضح أنّ «اموازنة البلدية لعام 2018 - 2019 وصلت إلى 3 مليارات و200 مليون ليرة، يقطع منها مليار و300 مليون للرواتب والأجور، وهو رقم ضخّم سببه التوظيف العشوائي في عهد البلديات السابقة بسبب محسوبيات انتخابية». وأوضحت مصادر بلدية أنّ «بعض الأعضاء طرحوا في المجلس البلدي إمكانية خفض الموازنة، لكنّ أعضاء آخرين رفضوا ذلك، باعتبار أنّ هذا قد يبطّو حركة «الرئيس المسلم» الذي سيتولى الرئاسة؛